مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد التاسع - التاريخ - تموز 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.09.25.17

أزمة دارفور
وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها (2001 - 2005)

م.د بيداء شهاب احمد
جامعة سامراء / كلية التربية
baydaa.sh@uosamarra.edu.iq

مستخلص:

مشكلة دارفور مستعصية بسبب فظاعة ما ارتكب فيها من جرائم انسانية حقيقية، ولم تستطيع منظمة الأمم المتحدة الراعي الأساسي لحقوق الانسان والمتكفل الشرعي والوحيد القادر على الحفاظ على حرية مواطني الدول والدفاع عنهم وعن حقوقهم، لهذا نجد الدول تسارعت على التدخل في هذه المشكلة ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية لما تقتضيه مصلحتها وطموحاتها في هذه المنطقة الغنية بالنفط والمعادن، وان الاحداث التي شهدتها دارفور والتداعيات الداخلية والخارجية جعلتها من الممكن وصف الحالة العامة والأوضاع السائدة بالأزمة ويمكن وصفها بالاقتراب من خروج الأمور عن نطاق التحكم والسيطرة.

الكلمات المفتاحية: أزمة دارفور، الجنجويد، الدول الكبرى، الكونكرس الأمريكي، المصالح الاقتصادية، الصراع القبلي.

Darfur Crisis and the U.S. Position on It (2001–2005)

Asst. Prof. Badaa Shehab Ahmed
University of Samarra - College of Education

Abstract:

The Darfur problem remains intractable due to the horrific humanitarian crimes committed there. The United Nations, as the primary sponsor of human rights and the only legitimate body capable of protecting the freedom and rights of citizens, failed to resolve the issue. Consequently, many countries rushed to intervene—most notably the United States of America, driven by its interests and ambitions in this resource-rich region abundant in oil and minerals. The events in Darfur and their internal and external repercussions have led to what can be described as a crisis situation, approaching a point where governance and control were nearly lost.

Control

Keywords: Darfur Crisis, Janjaweed, Major Powers, U.S. Congress, Economic Interests, Tribal Conflict.

المقدمة

تعد السودان احدى الدول التي اتسم تأريخها بالصراعات واضطراب أوضاعها وعدم الاستقرار الداخلي جعل من السهل التدخل من قبل الدول الخارجية، لذلك تسارعت الدول المختلفة ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية لتتدخل في قضية مهمة الا وهي قضية دارفور ولا بد من ان هذه المنطقة غنية بالثروات الطبيعية من ذهب ونحاس وبترول، ولمعاقبة النظام السوداني على مواقفه الوطنية والثابتة في تأييد الحقوق العربية وعدم السير في ركاب المشروع الأمريكي المعد للمنطقة، ولضمان السيطرة السياسية للولايات ازديادها لحدة الصراع الداخلي من خلال ضخ الأموال والسلاح للقبائل والجماعات لتمكينها من السيطرة، وبذلك تقوية نفوذ الطرف الداعم الامر الذي زاد من تعقيد المشكلة وتداخل أبعادها وأسبابها، من الضروري انصاف القبائل واعطائهم وزنهم السياسي والاجتماعي وحقهم في الوظائف الحكومية والمناصب السياسية من خلال حل داخلي من قبل الحكومة السودانية وبدعم عالمي حتى يضمن إقليم دارفور سلامته وحقوق مواطنيه واستمرارية تطوره.

وقسم البحث الى اربع مباحث

- المبحث الأول: نبذه جغرافية وتركيبة سكانية عن إقليم دارفور .
- المبحث الثاني: اطراف النزاع في دارفور.
- المبحث الثالث: موقف الولايات المتحدة من أزمة دارفور.
- المبحث الرابع: نتائج الأزمة.

المبحث الأول : نبذه جغرافية وتركيبة سكانية عن إقليم دارفور

يقع إقليم دارفور غرب السودان حيث تبلغ مساحته حوالي نصف مليون كم مربع أي ما يعادل 20٪ من مساحة السودان وهي مساحة كبيرة جداً تعادل مساحة العراق تقريباً، تربط دارفور بين شمال افريقيا وجنوب صحراء افريقيا وحوض النيل غرب افريقيا، ويمتد إقليم دارفور بين خطي عرض 10، 20 شمالاً وخطي طول 16، 27 شرقاً، تحده ليبيا في الشمال الغربي، وتشاد وافريقيا الوسطى من جهة الغرب، والولاية الشمالية من الجزء الشمالي الشرقي، وولايات كردفان الكبرى من ناحية الشرق وولايات بحر الغزال الكبرى من ناحية الجنوب. (1)

ويقسم الإقليم إدارياً الى ثلاث ولايات:

- شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر.
- جنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا.
- غرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنينة.(2)

يغلب على شمال دارفور الطابع الصحراوي قليلة الأمطار غير كافية للزراعة فسكانها يضطرون للنزوح مع الماشية الى أماكن أخرى للبحث عن الماء والمراعي، أما غرب دارفور جهة تكثر فيها الأمطار والوديان وتنتشر الزراعة والجهة الأخرى امطارها قليلة وزراعتها قليلة، أما جنوبها تكثر فيها الأمطار وتغطية التربة الطينية كما تكثر فيه الادغال

---

(1) عبده موسى، دارفور من أزمة دولية الى صراح القوى العظمى، الدار العربية للعلوم، الدوحة، 2009، ص 77.

(2) زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص9.

والحشائش بالإضافة الى تواجد كبير لرعاة الابقار وبالنظر الى أحوال المناخ في دارفور لهذا تتباين من منطقة الى أخرى فالحرارة ترتفع في شمالهِ مع ميل للانخفاض في القسم الجنوبي ونتيجة هذا التنوع المناخي تنمو الكثير من النباتات والأشجار مختلفة الانواع.[1]

وقد أدى تنوع التضاريس في دارفور الى تنوع الانشطة الاقتصادية للسكان، الامر الذي أدى الى سهولة الاتصال بين دارفور وجيرانها مما خلق نوعاً ملحوظاً لتنوع سكاني في الإقليم.

أما تركية السكانية يبلغ عدد سكان الإقليم اكثر من ستة ملايين نسمه أي ما يعادل خمس سكان السودان ويضم إقليم دارفور حوالي 195 قبيلة قياساً بالسودان كاملاً الذي يضم 570 قبيلة ويمكن تقسيم سكان دارفور الى مجموعتين رئيسيتين وهما.[2]

- القبائل الافريقية ومنها الداجو، الزغاوة، البرقد، التنجور، الفور، الميدوب، القمر، التكرور، الفلاتا، المساليت.[3]

- القبائل العربية ومنها الرزيقات، التعايشة، المسيرية، المحاميد، بنو عمران، بنو حدار، كنانة، السلامات، الترحم، الكبابيش.[4]

وقد أدى هذا الاختلاف في السلالات السكانية الموجودة في دارفور الى تنوع اللغات واللهجات التي يتحدث بها السكان والتي وصلت الى حوالي 14 لغة مختلفة، ولكن تبقى اللغة العربية هي اللغة المفهومة في كافة مناطق دارفور مما يوجد قاعدة للتعايش بين الجميع.[5]

ويدين جميع السكان بالدين الإسلامي، وهم على المذهب المالكي، ويحترف اهل دارفور الزراعة والرعي، وقد أحدثت موجات التصحر والجفاف التي ضربت دارفور في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي تراجعاً كبيراً في الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية التي كانت تستفيد منها القبائل المترحلة والقبائل المستقرة.[6]

اولاً: أصول أزمة دارفور

يكن القول بان الموقع الجغرافي والتركيبة السكانية في إقليم دارفور قد ساهم بشكل او بأخر في تأجيج الصراعات واشعالها بين القبائل التي تقطن الإقليم، ويعتبر الصراع في دارفور لا يحمل في اشكاله الطابع العنصري بشكل مطلق بل كان نتيجة لظروف طبيعية مثل التصحر والجفاف بالدرجة الأولى الامر الذي أدى الى هجرة القبائل الرعوية ودخولها الى حدود مناطق قبائل أخرى تمتهن الزراعة، وهذا أدى الى نزاعات حول الأرض بين القبائل الوافدة والقبائل صاحبة الأرض، الامر الذي سبب تدهوراً في الأوضاع الأمنية وانتشار السلاح بكميات كبيرة في ايدي القبائل بسبب متاخمة الإقليم لمناطق مجاورة أوضاعها غير مستقرة.[7]

---

(1) عبدالنعيم ضيفي عثمان، دارفور التأريخ والصراع والمستقبل، دار الرشاد، القاهرة، 2008، ص 12.

(2) مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، العدد العاشر، 2009، ص10.

(3) المصدر نفسه، ص14.

(4) عبدالنعيم ضيفي عثمان، دارفور التأريخ والصراع والمستقبل، ص20-18.

(5) محمود أبو العينين، الخليفة التأريخية لبعض القضايا الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2001، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، 2002، ص 15.

(6) مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا افريقية معاصرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص44.

(7) مصطفى أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون

ومما لا شك فيه ان أزمة دارفور لم تكن وليدة الساعة فهي شانها شان أغلب النزاعات الافريقية يتداخل فيها الماضي بالحاضر، والعامل السياسي بالاجتماعي والاقتصادي والداخلي والخارجي، فالأزمة ترجع في بدايتها الى عقود سابقة، وقد اكد النظام السوداني في الخرطوم بشكل دائم ومستمر على ان الصراع في دارفور هو صراع تأريخي على النفوذ والموارد بين قبائل الإقليم. (1)

ولعل الاختلافات في انماط الحياة بين القبائل البدوية الرحل الذي ينتمي معظمها للأصل العربي، والقبائل الزراعية المستقرة التي ينتمي معظمها للأصل الافريقي، كان سبباً مهماً في حدوث مناوشات ونزاعات بسبب محاولات السيطرة على مصادر المياه والكلأ ولعل اشهر تلك المناوشات ما حدث عام 1967 بين قبيلة الرزيقات وقبيلة المعالية، ولكن تم تسوية هذه المنازعات وفقاً لأليات تقليدية واعراف سائدة. (2)

ثانياً: أسباب أزمة دارفور

هناك أسباب لتفسير أزمة دارفور وتقسيمها بشكل واضح للوصول الى المسببات وتفاعل ومخرجات سنحاول ذكرها من خلال تناولنا مجموعة من العوامل المختلفة والمتداخلة في الوقت ذاته، والتي تسهم بطرق مختلفة وبدرجات متفاوتة في إيجاد البيئة المتوترة الصالحة لنشوء الصراعات والنزاعات وتسمح بتفاقمها الى ان خرجت المشكلة عن نطاق السيطرة كما هو الحال الان.

1- عوامل داخلية أدت الى ظهور الأزمة هي:

1. تنامي الشعور بالغبن حيث تتحمل الحكومات السودانية المتعاقبة جزءاً من المسؤولية في هذا النزاع لعدم اهتمامها بتنمية غرب السودان الذي عانى من التهميش على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يفتقر الإقليم للبنى التحتية والمشروعات الاستثمارية والخدمات التعليمية والصحية، وفي ظل فشل الحكومات في تحقيق التنمية وتقديم الخدمات في السودان بشكل متساوٍ، لابد ان يتولد شعور بالغبن تترجم في دارفور الى شعور متنامٍ بان مجموعة القبائل الشمالية تحتكر الحكم والثروة على حساب القبائل الأخرى - إضافة الى البطالة أدى انخراط العديد من الشباب في التنظيمات العسكرية. (3)

2. الغاء الإدارة الاهلية في دولة مثل السودان يغلب على شعبها طابع البداوة وما زالت تمثل كياناً يعتد به ويتم التمايز على أساسه، يمكن للإدارة الاهلية ان تكون نظاماً فعالاً إذا احسن استخدامه لا سيما في إقليم دارفور الذي يغلب عليه الطابع القبلي والعشائري، ففي فترة حكم النميري (4)*(1969-1985) بألغاء الإدارة الأهلية

الدولي المعاصر، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص38.

(1) جولي فلينت وألكس دي فال، دارفور تأريخ حرب وإبادة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص56.

(2) حمدي عبدالرحمن، افريقيا وتحديات عصر الهيمنة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص145.

(3) عمر حاج الزاكي، التنافس الأوروبي في دارفور، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، القاهرة، 2007، ص13.

(4)* جعفر محمد النميري: الرئيس الرابع لجمهورية السودان حكم من 25مايو 1969 الى 6 ابريل 1985 تخرج من الكلية العسكرية السودانية سنة 1952 تأثر في أفكار جمال عبدالناصر، النميري كان قائد حملة ضد التمرد في جنوب السودان وشارك في محاولات للإطاحة بالحكومة السودانية. ينظر: عادل رضا، جعفر النميري الرجل والتحدي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1975، ص 487.

واستبداله بلجان الاتحاد الاشتراكي، في اطار الحكم المحلي والإقليمي وبهذا حرم زعماء القبائل والشيوخ من ممارسة صلاحياتهم المعهودة انفراد سياسي، ففي فترة حكومة حسن البشير ادركت أهمية نظام الإدارة الاهلية فأعادت العمل بها من جديد لكنها ارتكبت خطأ حيث أدت الى اثارة حنق قبيلة المساليت التي تعتبر نفسها صاحبة الحق في الأرض وادارتها طبقاً للاعراف المحلية.[1]

3. تشابك الحدود وانتشار السلاح في الإقليم: عندما تم الغاء الإدارة الاهلية وبسبب عدم تدخل الدولة الكافي تم تهريب كميات كبيرة من السلاح من ليبيا والتشاد ومن افريقيا الوسطى، بسبب تداخل الحدود وعدم وجود قوات حدودية منتشرة على حدود دارفور، وجلب أسلحة حديثة في دارفور لدرجة انها أصبحت اكثر فتكاً وقوة من أسلحة الجيش السوداني نفسه واصبح حمل السلاح للرجل الدارفوري ضرورة لحماية نفسه في ظل الظروف المحيطة وان لم يكن طرفاً في النزاع وفي ظل هذا الانفلات الأمني عاد جميع مواطني دارفور للتمسك بانتمائهم القبلي والاعلان عنها للتعريف بهويتهم وحماية انفسهم فمنهم من تبع قبائل المساليت ومنهم من تبع قبائل الزغاوة.[2]

4. اهمال التعليم في دارفور وانتشار الامية أدى الى زيادة الأزمات وتوسيع اثارها خاصة في ظل انعدام تعليم المرأة تمأماً لوقت قريب، كما ان اشتغال المواطنين في الرعي، يضعهم في حاجة مستمرة للتنقل في المراعي حيث يرافقهم أبنائهم مما صعب أي تطبيق جدي لسياسات التعليم.[3]

5. حالة التهميش السياسي والاقتصادي نتيجة للاستقطاب السياسي الحاد في سياق الصراع الحالي في دارفور واثناء السنوات التي سبقت احتدام اصراع، ظهرت معالم التفريق الذي كان عديم الأثر بين القبائل العربية والافريقية، ازدادت أهمية الهوية القبلية التي صارت سبباً إضافياً للصراع السياسي حيث ظهرت حركات التمرد المسلحة المتمتعة بتأييد شعبي في أوساط بعض القبائل بالإضافة للتهميش الاقتصادي الذي مارسته الحكومات المركزية المتعاقبة على الحكم في الخرطوم حيث انعدمت مشاريع التنمية والخدمات من صحة ومواصلات وغيرها من مظاهر الحياة التنموية.[4]

2- عوامل خارجية المتمثلة بأوضاع الدول المجاورة

1. **ليبيا**: الحدود الشاسعة الممتدة بين ليبيا وتشاد وإقليم دارفور جعلت الإقليم يتأثر بذلك الصراع، لما تخلله من عمليات عسكرية وتدخلات خارجية كانت بسبب إقليم أوزو اثناء حكم الرئيس التشادي حسين صبري.[5]

2. **افريقيا الوسطى**: دولة حدودية لتشاد والسودان ويكثر فيها عناصر قبيلة الزغاوة وقبائل

(1) ديدار فوزي، السودان الى أين، ترجمة: مراد خلاف، العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، 2007، ص58-57.

(2) محمد خالد الحاج، دارفور: الحقيقة الغائبة، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، 2004، ص67.

(3) كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2006، ص37.

(4) عبده مختار، التهميش والاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور) مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (182)، 2010، ص9-8.

(5) باسم رزق، موقف دول الجوار من الصراع في دارفور، مجلة آفاق افريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد (24)، 2007، ص158.

أخرى، وان حالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد مؤخراً بسبب محاولة انقلاب 2006، خلق حالة عدم استقرار على الحدود مع السودان حيث أصبحت مأوى للمتمردين الدارفوريين ومصدر السلاح لهم، وقد اتهمت حكومة افريقيا الوسطى السودان بانه وراء محاولة الانقلاب.[1]

3. **تشاد:** هناك علاقات قوية بين قبائل داخل تشاد وقبائل إقليم دارفور، وقد كان للصراع التشادي – تشادي دور كبير في هجرة الكثير من التشاديين الى دارفور وبالعكس، ولعل قبيلة زغاوة من الأمثلة الحية على الروابط التي تجمع بين البلدين، حيث يعتبروها الكثيرون من اكبر القبائل الحدودية بين البلدين.[2]

الصراعات التي حصلت في تشاد خلقت حالة من عدم الاستقرار الامر الذي له دور على مجريات الأمور في دارفور في السابق او في الحاضر لا سيما فيما يتعلق بعملية تسريب الأسلحة الى دارفور.[3]

المبحث الثاني

أطراف النزاع في دارفور

اولاً: اندلاع الأزمة

في الفترة ما بين 2001 و 2002 بدأت مجموعتا التمرد، حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، تنظيمان صفوفهما لمناوأة الحكومة السودانية، وقد بدأتا انشطتهما العسكرية في أواخر 2002 و أوائل 2003 بعد اكتمال تسليح دارفور بالأسلحة الحديثة وشنها هجمات ضد مراكز عسكرية في جبل مرة داخل إقليم دارفور ومراكز للجيش السوداني ومهاجمة مطار الفاشر عاصمة الإقليم وكانت محصلة هذا الهجوم قتل عدد كبير من افراد القوات الحكومية وتدمير الطائرات الموجودة لقد اختلف الصراع هذه المرة عن الصراعات او النزاعات السابقة من جهة اتساعه واستفحاله واتخاذه طابعاً شبه منظم ليس خارج سيطرة الحكومة المركزية والحكومات الولائية فحسب، بل متمرداً عليها.[4]

وبدأت الجماعات المسلحة من الحركتين بالاعتداء على رئاسات محافظات دارفور الثلاثة الامر الذي دفع الحكومة للتفاوض مع هذه الجماعات للوقف الفوري لتلك الاعمال وقد وافق المتمردون، وانتهى الامر الى توقيع اتفاقية السلام في سبتمبر/ أيلول 2003 أي بعد بضعة شهور من بداية الحرب في دارفور، واعترفت حكومة الخرطوم وفق الاتفاق بوجود قضية سياسية في الإقليم، بعد ان كانت في السابق تصف ما يحدث بانه لا يتعدى حوادث عنف وقتل وبانها اعمال سلب ونهب تقوم بها قطاع الطرق.[5]

عاد المسلحين الاعتداء على السكان وقوات الامن، وحاولت الدولة التفاوض معهم لكن لم تفلح، واخذت الأزمة منحنى اخر حيث بدأ اندلاع النزاع المسلح بين القوات الحكومية وقوات

(1) المصدر نفس، ص159.

(2) عثمان محمد البشري، حركة تحرير السودان، دار المعارف، القاهرة، 2009، ص159.

(3) مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، سلسلة معاصرة، المركز العربي للدراسات الانسانية، القاهرة، العدد (10)، 2009،ص19.

(4) عبده موسى، دارفور من أزمة دولية الى صراع القوى العظمى، الدار العربية للعلوم، الدوحة، 2009، ص6.

(5) هاني رسلان، تفاعلات ما قبل السلام في السودان، بين ارهاصات التحول الديمقراطي وانفجار الأوضاع في دارفور، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (155)، 2004، ص-202 203.

الحركات المتمردة، وما كان على الحكومة السودانية الا ان تقف امام خياران هما ان تترك المتمردين او تتدخل عسكرياً وهذا حقها.[1] وهنا الجماعات المتمردة لم تترك للحكومة أي فرصة للتفكير حيث استمرت بالهجوم والصراعات المسلحة أدت الى تهجير السكان.

ثانياً: حركات التحرير في دارفور

1. حركة تحرير السودان: نشأت كحركة مسلحة في شباط 2003 من قبائل الزغاوة والفور والمساليت ويتزعمها عبدالواحد نور من قبائل الفور ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباط سابقين في الجيشين السوداني والتشادي.[2]

جاء في إعلانها التأسيسي التأكيد على دارفور كانت تتمتع بالاستقرار والرخاء والتعايش السلمي بين القبائل العربية والافريقية الا ان الحكومة السودانية اتبعت سياسة الاقصاء والتهميش والتمييز العنصري والتقسيم وتجنيد القبائل العربية لتقاتل ضد القبائل الافريقية، وانتهاك حقوق الانسان، هذه الظروف أدت الى انشاء الحركة وإعلان هدفها هو خلق سودان ديمقراطي موحد، والتنمية والتعددية السياسية، الرفاهية لكل أبناء السودان، ودعت الحركة أبناء دارفور من العرب للانضمام اليها ضد حكومة الخرطوم لتحقيق تلك الأهداف.[3]

2. حركة العدل والمساواة

تأسست عام 2003 بعد حركة التحرير السودان، يتولى قيادة الجناح السياسي في الحركة خليل إبراهيم الذي ينتمي الى قبائل الزغاوة، فيما يقود الجناح العسكري التيجاني سالم، أبرز أهدافها الإطاحة بالنظام الحاكم في الخرطوم لانه السبب الرئيسي في إيجاد الفوارق بتوزيع الثروة والسلطة، من حيث كون دارفور مهمشة ولم تشارك في الوظائف الهامة والمؤثرة في السودان.[4]

ورد في بيانها التأسيسي فان اهداف حركة العدالة والمساواة :

- بسط الأمن وتأمين وحدة البلاد
- تسخير إمكانيات الدولة وتوجيهها لتحقيق تنمية اقتصادية وبشرية واجتماعية ومحاربة الفقر.
- سيادة القانون والعدل والمساواة.
- القضاء على التمييز العنصري في منهج الحكم.
- تقوية المؤسسات العسكرية والأمنية والمجتمع المدني.
- اكد على الانتخابات الحرة مباشرة.[5]

ويتضح ان للحكومة اجندة سياسية اكثر تفصيلاً من حركة تحرير السودان، وكلاهما يحملان اهداف متقاربة، بالرغم من ان مقدمات التي انطلقت منها حركة العدل والمساواة أوسع نطاق، لانها لا تقتصر على إقليم دارفور، حدثت انشقاقات حادة داخل حركة العدل والمساواة لرفضهم نقص المواثيق والاتفاقيات التي توقع مع الحكومة، وقد انشق فصيل سمي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية

(1) عبدالنعيم ضيفي عثمان، دارفور التأريخ والصراع والمستقبل، ص 43.

(2) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، دار التحرير، القاهرة، 2004، ص7.

(3) عبدالرحمن عبدالله، السودان: الوحدة ام التمزق، ترجمة: الفاتح التجاني، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002، ص75.

(4) عبدالوهاب الافندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2009، ص56.

(5) عدي يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص72.

الـذي تعرضـت قياداتـه لأعتـداء كبـير أدى الى مقتـل بعـض أعضائـه واختطـاف اخريـن ممـا دفـع الحركـة الى اتهـام خليـل إبراهيـم رئيـس حركـة العـدل واعضائـه بالاعتـداء.[1]

خريطـة القـوى السياسـية والعسـكرية في دارفـور خريطـة شـديدة التعقيـد، ينشـق منهـا الحركتـين الاساسـيتين عـدة فصائـل يزعـم كل منهـا انـه الممثـل الرسـمي للحركـة كـما ترتبـط بعـض الفصائـل بقـوى خارجيـة، ويغـير قادتهـا انتمائهـم فقـد كان خليـل إبراهيـم رئيـس حركـة العـدل والمسـاواة عضـو في المؤتمـر الوطنـي الحاكـم، ووزيـر في حكومـة الانقـاذ لعـدة سـنوات، وهـا هـو يرفـع السـلاح ضـد الحكومـة ويتحالـف مـع الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان ذات الطابـع العلـماني وانشـغلت تلـك الحركتـان بالصراعات الداخليـة مـن اجـل السـيطرة وتناسـوا انهـما يحاربـان من اجـل قضيـة واحـدة وبالتـالي يصبـح غـير جائـز تحميـل الحكومـة السـودانية وحدهـا مـا يجـري في دارفـور.[2]

ج- حزب التحالف الفيدرالي

يتزعمـه احمـد إبراهيـم دريـج مـن قبائـل الفـور مـن انشـط نهضـة دارفـور التـي تشـكلت عـام 1964، حـزب الامـة اسـتوعبه وضمـه واختيـاره رئيـس للمعارضـة ممـا أدى الى توقـف نشـاط الجبهـة. [3]

د- الجنجويد

هـي مليشـيات مدعومـة مـن الحكومـة والتـي لم ينحـصر نشـاطها في منطقـة الفـور فقـط بـل امتـد الى المسـاليت في الغـرب، مـن قبائـل البـدو الرحـل القادمـين مـن شـمال دارفـور وتشـاد، ينسـب اليهـا عمليـات القتـل والسـلب والنهـب، هدفهـا مهاجمـة القبائـل الافريقيـة وطردهـم مـن بيوتهـم واجبارهـم عـلى التخلـي عـن مـوارد الميـاه والمراعـي، تتهجـم عـلى القبائـل العربيـة التـي ترفـض الانضـمام اليهـا، وتعنـي كلمـة جنجويـد الرجـل الـذي يحمـل مدفعـاً رشاشـاً ويركـب جـواداً، ملابـس الجنجويـد ملابـس شـبه عسـكرية ويصنعـون عـلى صدورهـم شـارة عبـارة عـن فـارس يركـب جـواد، تعـود جـذور ظهورهـم الى ثمانينـات القـرن العشريـن، وبعـد ذلـك انضمـوا بشـكل رسـمي الى القـوات النظاميـة في فـترة حكـم البشـير عـام 1989، ومـع حـدة الأزمـة في دارفـور عـام 2003 ظهـر مصطلـح الجنجويـد مـرة أخـرى.[4]

المبحث الثالث : موقف الولايات المتحدة الامريكية من أزمة دارفور

ان التدخـل الأمريكـي في السـودان لـه عدة أسـباب يمكـن القـول بانهـا اسـتراتيجية تتوافـق مـع سياسـة إعـادة تفكيـك وتركيـب الـشرق الأوسـط، والهـدف الاقتصـادي المتمثـل بالنفـط، حيـث رصـدت الإدارة الامريكيـة منـذ سـبعينيات القـرن الماضي ومـن خلفهـا شركات النفـط العملاقـة وشركات التسـليح مليـارات الـدولارات لصالـح تمديـد انبـوب النفـط العمـلاق، الـذي ينطلـق مـن ميناء ينبـع الاسـتراتيجي عـلى سـاحل شـبه الجزيـرة العربيـة، ليعـبر البحـر الأحمـر، مـاراً بوسـط السـودان، ليجتـاز إقليـم دارفـور المتنـازع عليـه، ليتصـل بالأنبـوب في دولـة تشـاد ويمـر عـبر عـدد مـن الـدول الإسـلامية الافريقيـة ليصب اخيـراً في المحيـط الأطلسـي لتسـتقبله ناقلاتهـا الضخمـة وتحملـه بكامـل حريتهـا الى الولايـات المتحـدة وأسـواق العـالم بأثـمان بخسـه، فـلا معوقـات جغرافيـة تمنـع وصـول

(1) عبدالوهـاب الافنـدي وآخـرون، دارفـور حصـاد الأزمـة بعـد عقـد مـن الزمـان، مركـز الجزيـرة للدراسـات، الدوحـة، ص 67.

(2) عبدالوهاب الافندي، أزمة دارفور، ص59.

(3) عثمان محمد البشري، حركة تحرير السودان، ص 394.

(4) Wall, Alex and Flint, Darfur anew history of alongwar, Zed Book, London,2006,p69.

النفط وغيرها من ثروات افريقيا، ولا معوقات سياسية تخلط أوراق البيت الأبيض، لتحتل أمريكا من جديد ريادة تصوير البترول الى كل مناطق العالم بالسعر والشروط الامريكية.[1]

شعور الغرب ان اقتصادهم تحت رحمة النفط العربي هذا الشعور وضع حجر الأساس لفكرة انشاء انبوب النفط العملاق في عام 1973 وتجلى التنفيذ العملي للمشروع الاستراتيجي الأمريكي في القارة الافريقية، وخصوصاً ان الولايات المتحدة هي المكتشف الأول للنفط في السودان حيث تم اكتشافه في عام 1974 عن طريق شركة شيفرون، وغادرت بعد تعرض عمالها لهجمات المتمردين على السودان، واخذت الصين مكانها والذي على أساسه أصبحت الصين ثاني اكبر دولة مستوردة للنفط بعد الولايات المتحدة الامريكية، ومن هنا جاءت المنافسة بين الصين وامريكا على النفط السوداني.[2]

عندما سيطرت حكومة الانقاذ على نظام الحكم في السودان عام 1989 بدعم من الحركة الإسلامية نظرت الإدارة الامريكية الى هذا النظام على انه عبارة عن منظمة إسلامية خطيرة سوف تقوم على عرقلة أهدافها للوقوف بوجه مصالحها في المنطقة مما جعلها تهتم بهذه الأوضاع الجديدة اهتمام كبير وبدأت تخطط من اجل الإطاحة بالحكومة الإسلامية، وعليه قامت على وضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب وعدها من الدول المارقة وتأوي الإرهابيين فمنذ عام 1989 بدأ التعامل مع السودان طبقاً للمادة (513) في الكونكرس الأمريكي التي تنص على عدم التعامل مع السودان الا في مسائل الإغاثة[3].

وهذا جاء بسبب مناهضة النظام السياسي السوداني بزعامة الرئيس السوداني (عمر البشير) للنهج الأمريكي في عموم العالم، فقد عملت إدارات الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 1991 الى ممارسة ضغوطها تجاه الحكومة السودانية من اجل حملها على تغيير سياستها حيال المشكلات التي يعاني منها السودان ولا سيما مشكلتي جنوب السودان وقضية شرق السودان وغربها المتمثل بإقليم دارفور.[4]

وقد ضغطت أمريكا على حكومة الخرطوم بمحاصرتها اقتصادياً بعد موقف السودان الداعم للعراق في حرب الخليج الثانية، واستمرت العقوبات وكان المبرر على انها داعمة للجماعات المتطرفة، حيث تعتبر القضايا الاقتصادية من القضايا الأكثر تعقيداً في أي أزمة من الازمات في العالم او في الصراعات الداخلية، لانها تتعلق بمستقبل الشعوب والاوطان.[5]

(1) هدى البكر، الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (159)، 2005، ص224.

(2) عبدالحميد الموساوي، العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاساتها على مصر والسودان، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد (44)، 2013، ص10.

(3) Rebecca Hamilton, Fighting for Darfur: public Action and the struggle to stop Genocide, section(5), martins, press, usa, 2011, p18.

(4) منى حسين عبيد، استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية الجديدة – محاولة لتطويع الانظمة السياسية، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (15)، 2005، ص38.

(5) Leslie LeFkow, DarFur in Flames: Atrocities in western sudan, Human Rights, watch, 2004, p47.

ففي عام 1995 قلصت الولايات المتحدة عناصر السلك الدبلوماسي من الجانبين في السودان وفي أراضيها، واستبعدت السودان عن كل المساعدات المالية التي شرعت الولايات المتحدة بمنحها الى الدول الافريقية عام 1996، وحددت بصورة واضحة مؤشرات السياسة الامريكية تجاه السودان على قاعدتي العزل والاحتواء، وحظرت زيارة المسؤولين السودانيين الى الولايات المتحدة، كما طلبت الولايات المتحدة من الدول الصديقة المتحالفة معها ان تسحب شركاتها من الأراضي السودانية ومثال على ذلك ما فعلته كندا التي لها شركات تعمل في النفط فسارعت الى بيع هذه الشركات وسحب مستحقاتها وخرجت من المنطقة.[1]

عارضت الولايات المتحدة ترشيح السودان لمقعد غير دائم في مجلس الامن الدولي بحجة دعم السودان للإرهاب، وتقع عليه عقوبات دولية، وبذلت الدبلوماسية الامريكية في أواخر عام 2000 جهود مكثفة داخل مجلس الامن من اجل استبعاد السودان كمرشح لقارة افريقيا، وصل الامر الى حد التأزم السياسي بين السودان والولايات المتحدة لان الأخيرة تنظر الى السودان بانها تهدد مصالحها، كما منعت الولايات المتحدة منعاً قاطعاً أي مساعدات او قروض من البنك الدولي للسودان.[2]

فحين حدثت أزمة دارفور عام 2003 كانت للولايات المتحدة اهداف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالانتخابات الامريكية وهذا الزعم تؤيده حالة الانفراج النسبي الحالية التي تشهدها الأزمة فور انتهاء الانتخابات، والتي في ظلها صدر قرار مجلس الامن الدولي رقم 1574 الذي اعتبر ايجابياً لخلوه من التهديدات والضغوط، فنجد الحزبين الجمهوري والديمقراطي خلال حملتهما حاولا استغلال أزمة دارفور وتوظيفها لكسب أصوات الأمريكيين، ففي يونيو 2004 اصدر الكونكرس قراراً يصف فيه أزمة دارفور بانها إبادة جماعية وهي حرب عرقية وبان الحكومة السودانية تتعامل مع الأزمة بشكل سلبي، لا سيما فيما يتعلق بنزع سلاح الجنجويد ومحاكمة قادتها وقد تحركت الإدارة الامريكية اذ قام وزير الخارجية الامريكية كولن باول في يوليو 2004 بزيارة السودان مطالباً الحكومة السودانية بوقف هجمات الجنجويد، كا يوحي بأن هدف زيارته لم يكن الوقوف على الأوضاع والتعرف على الواقع، بقدر ما انه جاء لطرح املاءات واضافة المزيد من الضغط.[3]

قام توني بلير رئيس الوزراء البريطاني بزيارة الى السودان في 6 تشرين الأول 2004 من اجل اجراء محادثات مع السلطة السودانية، على ان تكون الزيارة بداية لخطوة إيجابية في الأزمة، وبخاصة ان البريطانيين لهم الماماً كبيراً ومعرفة في السودان اكثر من غيرهم، وذلك بحكم ان السودان خضع للاستعمار البريطاني لمدة امتدت حوالي 60 عاماًعمل خلالها البريطانيون على تطوير انماط إدارية وصيغ للحكم تعيينهم على احكام قبضتهم على جميع انحاء السودان بما في ذلك منطقة دارفور التي

(1) رائد محمد عباس حاج بابكر، اثر البعد الخارجي لمشكلة دارور على الامن القومي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعةام درمان الإسلامية، السودان، 2011، ص162.

(2) سهيل الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، دار الثقافة، عمان، 2010، ص53.

(3) جلال رأفت، أزمة دارفور ابعادها السياسية والثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(312)، 2005، ص106.

اخضعوها لحكمهم بعد حوالي 20 عام دخولهم لاحتلال السودان.[1]

أما الاتحاد الأوروبي هدد بغرض عقوبات على السودان على الرغم من تغافل السلطات السودانية عن الأوضاع الانسانية الحرجة في الإقليم، وتحول ملف أزمة دارفور الى مجلس الامن الدولي الذي قامت فيه الولايات المتحدة بدور كبير اخذت الأمور تتعقد اكثر بالنسبة الى الحكومة السودانية في التوجس والتخوف من فرض عقوبات دولية عليها، وبهذا دولت قضية دارفور على الرغم من التعاون الذي ابدته الخرطوم مع الاتحاد الافريقي في هذه القضية حرصاً على ابقائها في نطاقها الإقليمي الذي اضطرت اليه بعد فشلها في احتوائها محلياً.[2]

ففي عام 2005 أصدر الكونكرس الأمريكي قرار تكوين لجنة معنية بالسودان سمتها سودان كوكاس واسندت لها مهمة إبقاء دارفور مفتوحة في الكونكرس، بالإضافة للزيارات المتكررة لمسؤولين أمريكيين للأدلاء بالتصريحات المتعلقة بالأزمة من داخل دارفور لبيان أهميتها بالنسبة لأمريكا، كما أجاز الكونكرس قانون محاسبة دارفور والذي دعا الى تجميد عضوية السودان في الأمم المتحدة وتمديد حظر ارسال الأسلحة للسودان.[3]

المبحث الرابع
نتائج الأزمة

1- من بين النتائج المهمة التي يمكن الخروج بها من خلال عرض هذه الأزمة انه قد وضح وبشكل جلي ان الاعلام لعب دور رئيسي في المعارك الشرسة ضد البلاد العربية، وبرز في نزع إقليم دارفور وجرى تهويل النزاع واخذ حجم اكبر من حجمه بفعل الاعلام، وتضافرت العوامل الخارجية مع العوامل الأخرى تفجرت القضية ووصلت أزمة دارفور مرحلة خروج حلها عن الايدي سواء على المستوى المحلي او اعلى من المستوى الوطني.[4]

2- الوضع في دارفور يمثل نموذجاً واضح الدلالة على مدى التفاوت في التنمية في عموم السودان وعواقبه وهو امر ذو صلة بالسياسات والخيارات التي أدت الى تركيز الثروة والسلطة في المركز ولكن مهما يكن من امر فان هذه المحنة التي انتجتها عوامل متداخلة تدلل في نهاية الامر على دور المؤسسات او فشلها بالأحرى في توظيف جهودها على نحو باعث على تبني نموذج تنموي لصالح الفئات الفقيرة.[5]

3- حركات التمرد في دارفور قد تجرأت على حمل السلاح ليس فقط لأرتفاع درجات الفقر والتهميش في الإقليم، او لتكرار حالات الجفاف والتصحر وما ترتب عليها من ضيق اقتصادي، ولكنها حملت السلاح حينما قدرت ان مؤسسة

(1) عبدالسلام إبراهيم بغدادي، تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط5، 2005، ص43.

(2) السيد عمر، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الدار العالمية للنشر، 2008، ص61.

(3) احمد قريعي، الجنجويد والنزاع المسلح في دارفور، مدبولي الصغير، الجيزة، 2010، ص73.

(4) عبدالعليم أبو المجد، قضايا عالمية معاصرة (اقتصادية - اجتماعية -سياسية)، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص198.

(5) فهد خليل زايد، الحرب والتسويات بين الماضي والحاضر، دراسة تحليلية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص155.

الدولة العسكرية قد اقتربت من نقطة السقوط، وان المجتمع السوداني قد دخل في حالة ثورية أي ان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد وصلت حافة الانهيار وان السلطة المركزية وأجهزتها العسكرية والإدارية قد فقدت الاتجاه وان بعضها صار يضرب بعض وان القضاء عليه قد صار ممكناً.[1]

4- احد أسباب العداء الأمريكي للسودان واستغلال أزمة دارفور من جانبها بما يخدم مصالحها هو بسبب الثروات الطبيعية التي تتمتع بها السودان، في مقدمتها النفط واليورانيوم بصورة تجارية، وخروج الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى عن السوق الواعدة بعد ان كان لشركاتها السبق في اكتشافه.[2]

5- كان من الممكن الولايات المتحدة تحل قضية دارفور من خلال فرض حظر للطيران من القاعدة الجوية في تشاد وجيبوتي، فلن تكون هنالك طائرات سودانية في أجواء دارفور وفي حالة خرق السودان للحظر سوف تدمر الطائرة السودانية، فضلاً عن كان بإمكانها ان تحذر السودان من شن هجمات على معسكرات النازحين وان تم ذلك ستدمر القوات السودانية، ولم تحفز الحكومة السودانية على حل القضية داخلياً من اجل عودة تطبيع العلاقات الامريكية السودانية ورفع العقوبات واسمه من لائحة الإرهاب.[3]

6- دوافع الإدارة الامريكية للضغط على الحكومة السودانية منها استخدام المصطلحات الرنانة مثل الديمقراطية وحقوق الانسان، ومساعدة الجنوب على الانفصال، واستخدام الأزمة من اجل عزل السودان والسعي لتغيير ايديولجية النظام السوداني الإسلامية.[4]

7- إسرائيل اعترفت بدورها الفعال في الأوضاع في دارفور وبمساندتها للسياسة الامريكية هناك، ومن المعروف ان السودان كان لها دور في تهريب يهود الفلاشا من اثيوبيا، وكانت إسرائيل تدعم حركات تحرير السودان من اجل انهاك السودان اقتصادياً وسياسياً، واستعملت أزمة دارفور مدخلاً لها لتجزئة اكبر بلد عربي مساحة وتنوع جغرافي وعرقي الى دويلات بخدمة إسرائيل، وبذلك سعت إسرائيل لترويج التطهير العرقي وانتهاك حقوق الانسان والابادة الجماعية ليبقى الصراع مستمر، فبقاء الصراع يخدم مصالح إسرائيل في التوسع والبقاء في المنطقة واضعاف الوطن العربي.[5]

8- الغاية من تدخل الولايات المتحدة في أزمة دارفور هو نشر الفوضى في دارفور بل في كل افريقيا، وقد عملت على استخدام المزيد من الضغط على السودان، الذي اظهر مكر الإدارة الامريكية من خلا ادعائها بانها على استعداد ان تنهي الصراع في دارفور بساعات لكن يشترط ان تقوم الحكومة السودانية بأبعاد الشركات الاسيوية العاملة في مجال النفط والاعتراف بإسرائيل.[6]

---

(1) محمد مورو، الشرق الأوسط على مفترق الطرق، كتب عربية للنشر، د.م.ط، 2007، ص105.

(2) عادل سعيد بشتاوي، تأريخ الظلم الأمريكي وبداية زمن الأفول الامبراطوري المديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص140.

(3) هاني رسلان، السودان وأزمة المحكمة الجنائية الدولية، الابعاد والمخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد 174، 2008، 193.

(4) محمود أبو العينين، الدور الأمريكي في أزمة دارفور، مجلة افاق افريقية، العدد 24، القاهرة، 2007، 141.

(5) عبده موسى، دارفور من أزمة دولية الى صراع القوى العظمى، ص -294 295.

(6) جولي فؤاد هركل، دور التدخل الخارجي في تأزيم

9- تم التعامل في دارفور لانهاء التمرد عبر وسائل منها عدم الاعتراف بان ما يدور في دارفور هو تمرد مسلح على السلطة المركزية وانما وصفة بانها عصابات نصب مسلح، والذي زاد من تعقيد هذه الأزمة بتعدد الحركات المتمردة واستخدامها للسند القبلي غير المتوافق مع اختلاف الرؤى والسند الإقليمي ذو المصالح المتقاطعة والرغبة في الهيمنة، واستخدام الحكومة الى سياسة فرق تسد أصبحت المفاوضات مع فصائل وليست مع حركة موحدة.[1]

10- تعددت الحركات المسلحة التي بدأت بأهم اثنتين هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، الى ان أصبحت كل واحدة منها منقسمة على نفسها الى اكثر من خمس فصائل كل هذا كان له تأثير سلبي على تحقيق الامن في دارفور.[2]

الخاتمة

- غنى دارفور بالموارد الطبيعية من نفط ومعادن كالرصاص والنحاس والحديد جعلها محط انظار الدول الأجنبية ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية التي كان هدفها النفط واليورانيوم الموجود في أراضي الإقليم وسوء أوضاعها وحروبها الاهلية الطويلة داخل أراضيه جعله ايضاً محط انظار الدول الخارجية لتتدخل من أجل حل هذه الأزمة والقضاء على الحروب الأهلية.

- التدخل الأمريكي في دارفور لأجل تقسيمه الى ثلاث دويلات واحدة ترتبط بمصر في الشمال والثانية ترتبط بالجنوب واستراتيجياً بالولايات المتحدة الامريكية أماالدويلة الثالثة فأراد لها الارتباط بإسرائيل، وهذا المخطط القصد منه انشاء دولة نفطية في جنوب وغرب السودان تمدها الولايات المتحدة الامريكية بالتكنولوجيا والخبراء.

- قضية دارفور لها تأثير على المصالح الحيوية والاستراتيجية للأمة العربية فالسودان اكبر دولة عربية في افريقيا من ناحية المساحة ومنها يجري شريان الحياة لمصر، هي عمق جغرافي واستراتيجي ومائي للأمة العربية، وبسبب الغيبوبة السياسية والاستراتيجية لهذا النظام العربي مما شجع على قيام مؤامرات ضخمة ومحاولات جادة لتقسيم السودان وتفتيته.

- مشكلة دارفور في الأساس هي التنمية فجوهر التنمية ينطوي على إمكانية الوصول الى الموارد واستغلالها لتحقيق مستوى معاشي لائق الى جانب العديد من المسائل الحيوية الأخرى كتوسيع الخيارات امام افراد المجتمع ليكونوا اكثر قدرة على المشاركة في الحياة العامة.

مشكلة دارفور، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في الشؤون الدبلوماسية، الاكاديمية السورية الدولية، دبلوم الشؤون الدولية، سوريا، 2010، ص 16-15.

(1) شمس الدين الأمين، دارفور ومعاناة البحث عن السلام، منشورات مؤسسة فريدريش أغبرت، الخرطوم، 2008، ص97.

(2) عطا الحسن البطحاني، أزمة الحكم في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، السودان، 2011، ص123.

المصادر

أ – الكتب العربية

1. أحمد قريعي، الجنجويد والنزاع المسلح في دارفور، مدبولي الصغير، الجيزة، 2010.

2. باسم رزق، موقف دول الجوار من الصراع في دارفور، مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد (24)، 2007.

3. جلال رأفت، أزمة دارفور أبعادها السياسية والثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (312)، 2005.

4. جولي فلينت وألكس دي فال، دارفور تأريخ حرب وإبادة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006.

5. جولي فؤاد هركل، دور التدخل الخارجي في تأزيم مشكلة دارفور، بحث دبلوم، الأكاديمية السورية الدولية، دبلوم الشؤون الدولية، سوريا، 2010.

6. حمدي عبدالرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

7. ديدار فوزي، السودان إلى أين، ترجمة: مراد خلاف، العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، 2007.

8. رائد محمد عباس حاج بابكر، أثر البعد الخارجي لمشكلة دارفور على الأمن القومي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2011.

الرسائل والاطاريح

1. زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.

2. سهيل الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، دار الثقافة، عمان، 2010.

3. السيد عمر، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الدار العالمية للنشر، 2008.

4. شمس الدين الأمين، دارفور ومعاناة البحث عن السلام، منشورات مؤسسة فريدريش أغبرت، الخرطوم، 2008.

5. صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، دار التحرير، القاهرة، 2004.

6. عادل رضا، جعفر النميري الرجل والتحدي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1975.

7. عادل سعيد بشتاوي، تأريخ الظلم الأمريكي وبداية زمن الأفول الإمبراطوري المديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.

8. عبدالحميد الموساوي، العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاساتها على مصر والسودان، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد (44)، 2013.

9. عبدالرحمن عبدالله، السودان: الوحدة أم التمزق، ترجمة: الفاتح التجاني، شركة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002.

10. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، تداعيات الصراع في القرن الإفريقي على الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط5، 2005.

11. عبدالعليم أبو المجد، قضايا عالمية معاصرة (اقتصادية – اجتماعية –سياسية)، الجنادرية للنشر

والتوزيع، عمان، 2011.

12. عبدالنعيم ضيفي عثمان، دارفور التأريخ والصراع والمستقبل، دار الرشاد، القاهرة، 2008.

13. عبدالوهاب الأفندي وآخرون، دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

14. عبدالوهاب الأفندي، أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2009.

15. عبده مختار، التهميش والاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد (182)، 2010.

16. عبده موسى، دارفور من أزمة دولية إلى صراع القوى العظمى، الدار العربية للعلوم، الدوحة، 2009.

17. عثمان محمد البشري، حركة تحرير السودان، دار المعارف، القاهرة، 2009.

18. عدي يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.

19. عطا الحسن البطحاني، أزمة الحكم في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، السودان، 2011.

20. عمر حاج الزاكي، التنافس الأوروبي في دارفور، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، القاهرة، 2007.

21. فهد خليل زايد، الحرب والتسويات بين الماضي والحاضر: دراسة تحليلية، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

22. كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2006.

23. محمد خالد الحاج، دارفور: الحقيقة الغائبة، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، 2004.

24. محمد مورو، الشرق الأوسط على مفترق الطرق، كتب عربية للنشر، د.م.ط، 2007.

25. محمود أبو العينين، الخليفة التأريخية لبعض القضايا الأفريقية، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2002.

26. مصطفى أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

27. مصطفى شفيق علام، التدخلات الخارجية في أزمة دارفور، سلسلة رؤى معاصرة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، العدد العاشر، 2009.

28. مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا إفريقية معاصرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008.

29. منى حسين عبيد، استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة – محاولة لتطويع الأنظمة السياسية، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (15)، 2005.

30. هاني رسلان، تفاعلات ما قبل السلام في السودان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (155)، 2004.

31. هدى البكر، الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (159)، 2005.

ب – الكتب الأجنبية

1. Leslie LeFkow, Darfur in Flames: Atrocities in Western Sudan, Human Rights Watch, 2004.

2. Rebecca Hamilton, Fighting for Darfur: Public Action and the Struggle to Stop Genocide, St. Martin's Press, USA, 2011.

3. Wall, Alex and Flint, Darfur: A New History of a Long War, Zed Books, London, 2006.